ابن الحاجب كون المرفوع سببا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما **قوله** وناقشه
ابو حيان وجه المناقشة ان النفي في صورة افعل التفضيل منصب على الزيادة
في عين الرجل ونفي الزيادة فيهما يصدق بالمساواة وبنقصانهما عن عيني زيد هو
وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة هو
والنقص واجاب ابن الصايغ بان المراد في الاستعمال في الصورة الاولى
النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني فضلا عن التشبيه **قوله** من حسن
الجميل بزيد قال اللقاني اعلم ان المفاضلة انما تقع بين عينين او معنيين متماثلين
نقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لان
المفاضلة انما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل باحد وحسنه بزيد وكان
الداعي الى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغنا عنه بتعلقه بجميل او
بتقدير مصدر افتامله **قوله** ولما لم يمكنهم الى اخره ظاهره ان علة رفعه الظاهر عدم
الامكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترضها اجاب عنه ابن الناظم والذي
قاله المصنف تبعا لابن مالك ان علة ذلك حلوله محل الفعل فكان على الشارح ان ينبه
على ذلك هناك او هنا **قوله** في شرح التسهيل هو في متنه ايضا **قوله** والاولى الاقتصار
على ما قالت العرب اجيب بانه قد استقرا النهي والاستفهام الانكاري يجريان
مجرى النفي في مواضع كثيرة **هذا باب النعت** **قوله** ويرادفه
الوصف قال الدنوشري قال ابن اياز في شرح الفصول قال بعض المتاخرين الوصف
يطلق على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى واقول
فيه وان اقره الدنوشري نظر لان اطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع
في كلام الايمة **قوله** النعت والتوكيد الى اخره قال اللقاني جمع الشارح تبعا للناظم
بين التوابع معطوفة بالواو واشارة الى ما قال في التسهيل ويبدا عند اجتماع
التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق انتهى وفيه
حيث اعترف بان العطف بالواو نظر لانها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى **قوله**

ولا

ولا تبعية في شي منها قال الزرقاني اي من انواع الاعراب وفي بعض النسخ منه
اي من الاعراب انتهى ويحتمل ان الضمير في منها يرجع الى الامثلة وكذا في منه
تا ويلها ذكر هذا ويجاب عن الاشكال بان المراد يتبع في الاعراب
وجودا وعدما وقريب منه ان يقال المراد يتبع في الاعراب ان
كان هناك اعراب **قوله** ودليل الحصر في الخمسة ان التابع الى اخره هذا
العامل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى **قوله** ولها ابواب قال الزرقاني
اي لكل منها فان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد **قوله**
يبدا بالنعت الى اخره قال الزرقاني وجهه ان النعت كجز من متبوعه وعطف
البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل
تابع كلا تابع لانه كالمستقل واخر النسق لتخلل الواسطة **قوله** وقيل
الايضاح الى اخره قايله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال
في المعارف بيانه ان زيدا في قولك جا زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم
فلا يدري من الجائي منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك في
الاسم وصفته ايضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات اجيب
بانهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته اذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو
الاشتراك والتعبير بالاول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات
لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الاول برفع والثاني بتقليل فلا
يرجع هذا القول للقول الاول **قوله** وهذا الحد غير شامل الى اخره قال اللقاني
انما لم يشمل ذلك لتفسيره التكمل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره
بذكر ما هو من تماته وتكملاته التي هي اوصافه او اوصاف ما يتعلق به كما هو
الظاهر شمل ذلك انتهى وهذا احسن من جواب الشارح الاتي **قوله** مجازا الى
اخره قال الدنوشري فيه نظر فليتامل انتهى ووجه النظر ادعوى عدم وضع
النعت لغير الايضاح او التخصيص مما لا دليل عليه وكان الاوجه ان يقول

Copyright © King Saud University